

Distr.: General
8 August 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بُدَّ لي من أستعري انتباهكم مرّةً أخرى إلى استمرار إسرائيل في الاستيطان غير القانوني والمدمر للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. إنّ هذا التحدي السافر من جانب السلطة القائمة بالاحتلال مستمرّ بلا هوادة على الرغم من الدعوات الملحّة، الصادرة مجدّداً عن أعضاء مجلس الأمن من قاعة المجلس وعن المجتمع الدولي بأسره، من أجل وقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

لقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية بوقاحة عن خطط لبناء ٦٠٠٠ وحدة استيطانية أخرى في الضفة الغربية المحتلة، ولنقل آلاف أخرى من المستوطنين إليها، وذلك في خرقٍ جسيم للقانون الإنساني الدولي وانتهاكٍ صارخ لقرارات الأمم المتحدة التي لا تحصى ولا تعد، وفي ازدراءٍ تام لفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ وانتهاكٍ لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويأتي هذا الإعلان كدليل آخر على النوايا غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال، وذلك على حد ما يتّضح ويتكشّف مرارًا وتكرارًا من التصريحات الاستفزازية والخطاب التحريضي لحكومتها وللمسؤولين العسكريين وزعماء المستوطنين المتطرفين، الذين ما فتئوا يتباهون بخطط الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية وسلبها واستعمارها وضمتها.

ويأتي هذا الإعلان أيضًا في أعقاب التدمير غير القانوني لمنازل الفلسطينيين وعلى إثر التهجير القسري للعديد من الأسر الفلسطينية في حي صور باهر في منطقة وادي الحمص بالقدس الشرقية المحتلة، حيث يُعاني هؤلاء نفس المصير الذي عانت منه آلاف الأسر الفلسطينية الأخرى التي تم، في ظل هذا الاحتلال الأجنبي غير الشرعي، تجريدتها من ممتلكاتها وتشريدتها وحرمانها من الحماية بموجب القانون



الدولي. لذلك، لا بُدّ من إدانة هذه القرارات والإجراءات كلّها ولا بد من مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف هذه الخطط والتدابير غير القانونية وإلغائها.

ولا يمكننا أن نظل صامتين أمام ارتكاب هذه الجرائم باستمرار. فالمجتمع الدولي يتعين عليه أن يتّخذ تدابير جادّة وعملية لضمان احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وبموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لقد كان المجلس واضحاً تماماً في دعوته إلى الوقف الفوري والكامل لأنشطة إسرائيل الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ لذلك يجب احترام قراراته وتنفيذها دون استثناء.

وتدابير المساءلة هي وحدها التي تستطيع كسر دائرة الجرائم هذه التي تعرقل بشكل مباشر أعمال الحق الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وتدمّر تدريجياً حلّ الدولتين وفق حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتقوّض آفاق التوصل إلى حل عادل ودائم لهذا النزاع المأساوي.

لذلك، نُكرّر ندائنا الموجه منذ أمد بعيد إلى المجتمع الدولي، وإلى مجلس الأمن بالأخص، من أجل أن يضطلعاً بمسؤولياتهما ويتصرّفا على وجه الاستعجال. إذ من الواضح أنّه بدون اتخاذ إجراء دولي حازم سوف تستمر إسرائيل في تجاهل القوانين وفي عدم الاكتراث بأي عقوبات أو تبعات. وحرى بالمجتمع الدولي ألا يستمر في مجرّد الإدانة أعمال إسرائيل غير القانونية وفي الإعراب عن جزعه حيالها؛ إذ لا بد له من اتخاذ إجراءات حقيقية تنهي سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية. فذلك التزام حاسم للحفاظ على نزاهة القانون الدولي، وحماية حقوق الشعب الفلسطيني إلى حين إعمالها، وفي تدارك حظوظ التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي، التي هي بصدد التضائل بسرعة.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٦٩ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ (A/ES-10/822-S/2019/592)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية الهامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة